الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السياسية الخاصة
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الجمعة
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثالثة عشرة*

الرئيس : السيد خونـــي (تونـــس)

ثم : السيد فوينتيس ايبانييز (بوليفيا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٣٣ : سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

* يعمم عملا بالمقرر المتخذ في الجلسة الثالثة عشرة .

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/SPC/47/PV.13
16 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-61778 ٢٧٤٧ز(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٣٣ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يذكر الاعضاء أنه فيما يتصل بهذا البند ، الذي سينظر فيه مباشرة في جلسة عامة ، قررت الجمعية العامة أن يسمح للمنظمات والافراد الذين لديهم اهتمام خاص بمسألة الفصل العنصري بأن تستمع اليهم اللجنة السياسية الخاصة . وقد قررت اللجنة في اجتماعها الثاني ، يوم ٩ تشرين الاول/ اكتوبر ، أن تجعل يوم ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر آخر موعد لتقديم طلبات الاستماع . وأن تنظر في جميع الطلبات المتلقاة حتى ذلك التاريخ في جلسة سابقة على جلسة الاستماع . وقد وافقت اللجنة بعد ذلك في جلستها الثامنة يوم ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر على طلبات الاستماع الواردة في الوثائق A/SPC/47/L.4 والاضافات ١-٨ .

واقترح أن تطلب اللجنة إعداد محضر حرفي لجلسة الاستماع هذه وفقا للممارسة المتبعة في سنوات سابقة .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أناشد جميع المتكلمين في جلسات الاستماع بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال ان يقتصروا في ملاحظاتهم على موضوع "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

المتكلم الاول هو السيد فيكو ، ممثل مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، الذي أعطيه الكلمة الان .

السيد فيكو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شكرا سيدي الرئيس على السماح بالتكلم لي أمام اللجنة الخاصة نيابة عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، الوصي الحقيقي على ما لشعب آزانيا المحروم من تطلعات قومية .

إن الشعور بالنشاط والخفة آخذ في التزايد وكذلك التضليل الذي مفاده إن نظام جنوب افريقيا جاد فيما يتعلق بالتغييرات الاساسية في جنوب افريقيا ، وثمة شعوب تدعي أنها تلتزم بالقضاء على الفصل العنصري وإزالة الاستعمار ، إلا إنها تتذرع بجميع أنواع الاعذار للتعامل مع جنوب افريقيا . بيد أن الحقائق تكشف عن أن تلك التغييرات ليست أساسية ولا يمكنها أن تقضي على الفصل العنصري .

إن نظام جنوب افريقيا لا يزال يخادع العالم ، وهنا بعض الحقائق الخاصة بالحالة في جنوب افريقيا : ثمة أكثر من ٥٠٠ سجين سياسي ، وأكثر من ٣١٠ أشخاص في زنزانات الموت بسبب ما يسمى بجرائم تنبع من النظام الاستعماري للفصل العنصري . وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، قال السيد بيك بوتا ، وزير خارجية جنوب افريقيا لمجلس الامن أنه جرى اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين . على أن النظام أفرج مؤخرا عن حوالي ١٥٠ سجينا سياسيا وادعى أنه سيفرج عمن تبقى منهم بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر . وفي غضون ذلك ، قدم نظام جنوب افريقيا مشروع قانون الى برلمان الاقلية العنصرية فيها ، يعوض بموجبه على جميع مجرمي نظام جنوب افريقيا من دون الكشف عن طبيعة الجرائم التي ارتكبها أولئك المجرمون أو عن هوياتهم . وبناء عليه ، فإن النظام يعمل على مبادلة مجرمين بأسرى سياسيين ، وهو إنتهاك سافر لإعلان الامم المتحدة الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقد كان الافراج عن أسرى سياسيين الشرط اللازم لتهيئة مناخ يؤدي الى المفاوضات . ولم يكن الافراج عن أسرى سياسيين أبدا موضوعا من مواضيع المفاوضات .

على أية حال ، اسمحوا لي أن أسترعي إنتباه اللجنة الى حقيقة أن من بين من دعيوا بالسجناء السياسيين الذي أطلق سراحهم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كان هناك مجرمون من نظام جنوب افريقيا ، وأحدهم يدعي بارند ستريدوم الذي أطلق النار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، في وسط بريتوريا ، على ثمانية أفارقة بريئين فأرداهم في وضح النهار . وبعد الافراج عن ستريدوم بوصفه سجينا سياسيا ، أقسم على أن يقتل مجددا إذا ما دعت الحاجة الى ذلك . وقال إنه يعتقد أن كل افريقي يحاول يوميا استرجاع البلد . وللدلالة على تفكيره الاجرامي الفاسد ، دعا الى عقد مؤتمر صحفي وأعلن عن نواياه في المكان عينه الذي أردى فيه ضحايا الفصل العنصري في العام ١٩٨٨ .

وثمة عنف يرمي الى إبادة الجنس في جنوب افريقيا . ففي كل يوم يلقى خمسة عشرة شخصا حتفهم ، ولم يكن بوباتونغ وسيسكي سوى قمة جبل الجليد هذا . ومنذ أن أصبح السيد دي كليرك زعيما لجنوب افريقيا العنصرية ، وقعت ٥٠٠ مجزرة رئيسية . وأنحى السيد دي كليرك باللائمة في كل شيء على ما يسمى بالعنف بين السود ، وأنكر وجود كتيبة بافالو ٣٢ ، وكويفوتس ، ومرتزقة آخرين ، وفرق الموت في ثكناتة ولكن في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ أعلن ، عشية انعقاد مجلس الامن ، إنه كان يعمل على إزالة وسائل الابادة الجماعية تلك . لكنه لم يوضح كيف يمكنه أن يقضي على شئ لم يكن موجودا ، شيء ادعى أنه لا يعرف شيئا عنه .

إن قوات الامن في جنوب افريقيا متورطة فيما يحصل من عنف وزعزعة للاستقرار في المجتمعات الافريقية خلال ما يسمى بالفترة الانتقالية . وقد أوردت لجنة حقوق الانسان ، في تقريرها عن الفترة تموز/يوليه ١٩٩٠ - حزيران/يونيه ١٩٩٢ وقوع حوادث عنف معروفة بلغت ٧٠٠ ٥ حادثة فيما لم يؤت على ذكر عدد كبير من الحوادث الاخرى . أما القوات المتورطة في تلك الحوادث فهي على النحو التالي : قوات الامن ٧٩٠ ١ حادثا ؛ طلائع قوات الامن في جنوب افريقيا ٧٨٢ ٢ حادثا ؛ الفرق الضاربة ٢٢٥ حادثا ؛ قوات الجناح اليميني الابيض ٢٠٧ حوادث ؛ وغيرها ٦٩٦ حادثا . كذلك أطلقت النار عشوائيا على ثلاثمائة شخص في القطارات والحافلات .

ولقد استخدم السيد دي كليرك أيضا الاستفتاء الذي جرى في ١٧ آذار/مارس لخداع وتضليل العالم بأن يجعله يعتقد أنه كان جادا بشأن إجراء مفاوضات حقيقية . ولكن في الواقع عقب ذلك الاستفتاء الذي أسيء فهمه وتأويله ، خصص برلمان جنوب افريقيا في ميزانيته مبلغ ١١,١٢٤ بليون رند للجيش ، كما خصص مبلغ ٥ بلايين رند للعمليات السرية ، وهو مبلغ لا يخضع لمراجعة الحسابات . في غضون ذلك ، ما يزال الافارقة المضطهدون والمحرومون يموتون كالذباب على رغم أن لدى جنوب افريقيا قوة للشرطة تعدادها ١١٤,٠٠٠ شرطي ، وهي أكبر قوة للشرطة في افريقيا ، لكنها قوة لا توفر الحماية - إلا للبيض ، بينما يقتصر دفن الموتى على الافارقة .

إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا قد دعا الى طرد جميع المرتزقة من البلد على نحو يمكن التحقق منه ، وذلك تحت إشراف دولي . والإبادة الجماعية الوحشية للافارقة من جانب نظام جنوب افريقيا يلازمها تجنيد واسع النطاق للمهاجرين ، وعلى وجه الخصوص من بلدان أوروبا الشرقية . والهدف من وراء قتل الافارقة هو تقليل عددهم . يجب وقف تجنيد المهاجرين الاوروبيين حتي يصار الى إيجاد دستور جديد ديمقراطي وحكومة أكثرية منتخبة ديمقراطيا .

وتجب الإشارة أيضا الى أنه رغم "اتفاق السلم الوطني" ، لقي المزيد من الناس حتفهم وهم لا يزالون يموتون ، وأنه لايؤم المقابر بانتظام رتيب إلا الافارقة . ولقد عين نظام جنوب افريقيا لجنة غولدستون ، وهي لجنة تجهز على ضحايا الفصل العنصري بدلا من مرتكبي العنف الآيل الى الابادة الجماعية .

لقد خدع نظام جنوب افريقيا العالم بكلامه المعسول بغية التستر على نواياه المزدوجة الرامية الى إدامة حكم الاقلية المتسم بالفصل العنصري وإلباسه لبوسا مقنّعا . ومن تلك العبارات المستخدمة "اتفاق السلم الوطني" و "الاتفاقية من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية" و "مناطق اضطراب" و "حكومة مؤقتة" وغيرها . "ومناطق اضطراب" هو تعبير يستخدمه النظام لحالة الطوارئ في مناطق مثل كرادوك ، ويوتنهاغي ، وبورت اليزابيث وغيرها ، وذلك تحت ستار "مناطق اضطراب" .

ولقد تحدى نظام جنوب افريقيا اعلان الامم المتحدة الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ مفلتا من العقوبة ، كما قاوم النظام وضع دستور من جانب جمعية تأسيسية يجري انتخابها بطريقة ديمقراطية . ويخطط النظام الآن لخدعة سياسية يسميها "حكومة مؤقتة" تكون تحت سيطرته كما يسيطر على "الاتفاقية من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية" ولذلك ، فإن الغرض الرئيسي من "الحكومة المؤقتة" هو تأخير صياغة الدستور الجديد وإطالة حكم الاقلية العنصرية واضطهاد الاكثرية من سكان افريقيا الاصليين الذين لا صوت لهم .

أما السبب الحقيقي لتأييد نظام جنوب افريقيا إيجاد "حكومة مؤقتة" وليس دستورا جديدا يعطي حق التصويت للاكثرية الافريقية فهو إنه وفقا لدستور الفصل العنصري لعام ١٩٨٣ ، يجب على النظام إجراء انتخابات بحلول آذار/مارس ١٩٩٤ . ويأمل النظام في أن ترفع الجزاءات عنه بفضل ايجاد "حكومة مؤقتة" ويأمل النظام ، مع انضمام شخصيات سود قلائل الى تلك الحكومة ، في أن يظل العالم مرة اخرى فيظن أن يعمل على إزالة الفصل العنصري .

ومن شأن ذلك أيضا أن يمكن النظام من إعلان حالة طوارئ ، واحتجاز معارضي الفصل العنصري دون محاكمة ، وإضفاء الشرعية على نفسه .

ولقد أبلغ مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا النظام إنه لا يقبل بما يسمى بالحكومة المؤقتة ، لكنه يقبل بسلطة انتقالية تشرك المجتمع الدولي في عملها الاشرافي ، سلطة تتكون من جميع المنظمات السياسية التي تؤيد انتخاب جمعية تأسيسية تعمل على صياغة دستور جديد ، فضلا عن منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة .

إن تحديد المسائل التي تؤثر بشكل مباشر على عملية الانتقال من الاهداف التي تصبو السلطة الانتقالية الى تحقيقها . والمقصود هو تحقيق مشاركة دولية ومحلية لضمان أن تكون عملية الانتقال الانتخابية الديمقراطية حرة ونزيهة . وقد حدد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا المجالات الاربعة التالية : الإشراف على انتخابات لجمعية تاسيسية ؛ ومراقبة وسائط الاتصال الالكترونية الحكومية - أي التلفزيون والاذاعة ؛ والتحكم بقوات الامن ؛ والتحكم بمجالات محددة من الميزانية تتعلق على نحو أكثر تحديدا بالمسائل الثلاث المذكورة أعلاه .

والمقصود عدم تناول مسائل لا تمت بصلة مباشرة بعملية الانتقال . وخلال فترة الانتقال يجب أن يكون نظام جنوب افريقيا هيكلا استعماريا غير مشروع للاقلية البيضاء . ويجب ألا يسمح له بأن يحول نفسه الى ما يدعي "حكومة مؤقتة" وبأن يحصل على التمويل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرهما . وهذه المساعدة المالية يجب ألا تقدم إلا إذا استندت الحكومة الى دستور جديد يوضع بطريقة ديمقراطية ويعتمد وفقا للتطلعات الوطنية للاغلبية من الافريقيين المحرومين واعلان الامم المتحدة المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

ويشير إعلان الامم المتحدة نفسه ، من جملة أمور ، الى ما يلي :

"الاتفاق على ترتيبات وطرائق انتقالية بشأن عملية وضع دستور جديد واعتماده ، والانتقال الى نظام ديمقراطي ، بما في ذلك إجراء الانتخابات".

(القرار دا -١/١٦ ، الفقرة ٨ (ج))

ويبين الاعلان إن من شأن ذلك أن يعني تعذر الغاء الفصل العنصري وليس فقط إقامة ما يسمي "حكومة مؤقتة" يكون فيها دي كليرك الخصم والحكم كما كان في مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا .

وفي العام الماضي ، وبسبب مشاعر الغبطة التي أثارها نظام جنوب افريقيا واصدقاؤه ، فترت الى حد كبير قوة القرارات المتخذة من جانب الامم المتحدة . لقد انقضى عام حتى الآن وكل الذي ناله ضحايا الفصل العنصري هو الموت وانخفاض عدد السكان في حين يمارس البيض لعبتي الركبي والتنس وغيرهما ، حتى إنهم شاركوا في

دورة الالعاب الاولمبية التي جرت في برشلونة .وفي وسط مشاعر الغبطة التي أثارها ما يسمى ب "التغييرات الايجابية العديدة" في جنوب افريقيا نال السيد ف . و . دي كليرك المكافآت الواحدة تلو الاخرى وعومل بكياسة بالغة أينما ذهب خارج جنوب افريقيا التي يسودها الفصل العنصري .

كما رفعت المقاطعة عن الالعاب الرياضية ، وعارض مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ذلك ولا يزال يعارضه . فنحن نعتقد أن من الظلم ، على أقل تقدير ، أن يكافئ النظام الذي يمارس الإبادة الجماعية ضد شعبنا بالسماح له بممارسة لعبة الركبي والكريكيت والتنس وغيرها بينما نموت نحن كالذباب . لقد غادر فريق جنوب افريقيا للمشاركة في دورة برشلونة للالعاب الاولمبية بينما كنا نحن ندفن ضحايا مجزرة بويباتونغ وغيرها من المجازر . ومن بين ضحايا مجزرة بويباتونغ السيدة اليزابيث ندامامه ، وهي جدة تبلغ من العمر ٨٥ عاما ، وآرون موشوبي وهو صبي عمره ٩ سنوات والعديد من النساء الحوامل .

وللمشاركة في دورة برشلونة للالعاب الاولمبية ، أرسلت جنوب افريقيا ٨٦ رياضيا من البيض و ١٠ من الافريقيين فقط . وهذا في بلد لا يشكل فيه البيض سوى ١٣ في المائة من السكان . وفيما يلي الشهادة التي أدلت بها الانسة شيريل روبرتس التي شاركت في دورة برشلونة للالعاب الاولمبية .

"كنا البلد الوحيد الذي له علمان ، علم اللجنة الدولية للالعاب الاولمبية لجنوب افريقيا ، وبطبيعة الحال ، علم جنوب افريقيا الفصل العنصري الذي كان مرفوعا على الدوام من قبل البيض من جنوب افريقيا . ومع أن الجميع كان يعرف ظروف المنافسة في الالعاب الاولمبية فقد أدان العديدون علم اللجنة الدولية للالعاب الاولمبية لجنوب افريقيا في حين استهزأ منه آخرون .

"ما الفائدة من الفوز بميداليات ونحن لا نستطيع رفع علم جنوب افريقيا ؟ هذا ما قالته إحدى الرياضيات لمديرها . وعندما عدنا الى جنوب افريقيا استقبلتنا فئتان من أبناء جنوب افريقيا - وكان السود يهتفون لاعضاء الفريق السود متمتعين بعدم وجود من يعارضهم .

"كيف أمكننا أن نخدع أنفسنا ؟ هذا ما فكرت به . فعلى مدى ثلاثة اسابيع قلنا للعالم إننا فريق موحد ، ولكن في مطار جان سموتس ظهرت الحقيقة للجميع . إذ كانت مسألة العلم أمرا من الصعب أن يستساغ فإن التفكير في احيائنا التعيسة أسوأ بكثير . فحين توجه البيض الى الضواحي الثرية تجلت الحقيقة بكاملها أمام اعيننا. لقد كنا موحدين مدة ثلاثة اسابيع لان الجميع كان يقيم في نفس المرافق المهيأة في الدورة الاولمبية ، ولكن في جنوب افريقيا عاد الوضع الى ما كان عليه سابقا" .

لم يلغ نظام جنوب افريقيا حتى الآن قانون تسجيل السكان ولا قانون الامن الداخلي . وكل ما قام به هو تعديل هذين القانونين ، مستهينا بذلك بالكامل باعلان الامم المتحدة المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ففي ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ اعتقل عدد من أعضاء مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا بموجب قانون الامن الداخلي . ومن بين هؤلاء جوهانس جيكيلا رئيس شعبة في ولاية اورانج فري ، والسيد ديفيد ماتشوان وبيتروس مؤتلاتسي مورولوان . وقد تعرض العائدون من المنفى للمضايقات وقتل العديد منهم . وفي الواقع ، أكدت لجنة التنسيق الوطنية لاعادة توطين المنفيين على أن عملية إعادة التوطين قد تأثرت سلبيا بدعاوي المضايقة . وأخذ العديد من المنفيين العائدين يغادرون جنوب افريقيا مرة أخرى .

لقد حاولت قوى معينة تضليل ضحايا الفصل العنصري بالادعاء المزيف بأن الفصل العنصري قد ولى . وهذا ليس صحيحا . والحقيقة هي أن هذه القوى تبحث عن مصالحها الخاصة وليس مصالح ضحايا الفصل العنصري . ولن يسمح مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا بغدر ضحايا الفصل العنصري والاستعمار في جنوب افريقيا . وكما قال الرئيس المؤسس الاستاذ منفاليسو روبرت سوبوكوي : إننا لن نحيد عن درب النضال ، ولن ننسحب . ولن نعرض للخطر مصالح المضطهدين ، ولن نلين ولن نوارب وسيكون النصر حليفنا .

إن الذين بُهروا بالتغييرات السطحية والشكلية في جنوب افريقيا ويزعمون أن الفصل العنصري قد ولى يجب أن يحضروا لنا جثة الفصل العنصري . وعليهم أن يخبرونا

أيضا من هو المتهم الرسمي من مرتكبي الفصل العنصري بهذه الجريمة ضد الانسانية بموجب الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد دنيس فرادو ، ممثل الاتحاد اللوثري العالمي .

السيد فرادو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أنا دنيس فرادو ، الممثل الرئيسي للاتحاد اللوثري العالمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك . قبل أن أبدأ بياني ، أود أولا أن أعرب عن امتنان منظمتي للفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة اللجنة اليوم وتمنياتنا الطيبة لكم بالنجاح في أعمالكم .

إن الاتحاد اللوثري العالمي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة . إن عدد كنائسنا ١١٤ كنيسة يصل عدد أفرادها الى ٥٤ مليون عضو تقريبا . ولدينا ثلاث كنائس في جنوب افريقيا يبلغ عدد أفرادها ٧٩٠ ألف شخص تقريبا . والغالبية العظمى من أتباع هذه الكنائس من السود ، ضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

لقد مثلت ممارسات الفصل العنصري تحديا جسيما للكنيسة . فلا يعاني المنتمون الى كنائسنا من الفصل العنصري فحسب ولكن من الايديولوجية التي يستند اليها الفصل العنصري والتي تتأصل في التفسير الخاطئ للانجيل والتعاليم المسيحية . فإن ما قاله انصار الفصل العنصري الاوائل بأن التفرقة بين الاعراق أمر دعت اليه مشيئة الله يمثل تحديا مباشرا للكنائس في أماكن اخرى لأن تعرب عما إذا كان فهمها للدين نفس هذا الفهم . وكان الرد رفضا قاطعا . وفي رأينا ، أن تعاليم الدين المسيحي تقضي بأن جميع البشر سواسية أمام الله . ومجتمع البشر هذا يتجاوز حدود الجنس واللون واللغة والثقافة والجغرافيا . فلا يفضل أحد على آخر بسبب لون البشرة .

وبينما تبدو هذه التعاليم واضحة كل الوضوح فقد كان من الصعب على البعض أن يقبلها . إثنتان من الكنائس التابعة للاتحاد اللوثري العالمي في منطقة الجنوب الافريقي صغيرتان نسبيا ، ومعظم أتباعهما من البيض من أصل ألماني . إحدى هاتين الكنيستين لها رعية في جنوب افريقيا أما الاخرى فلها رعية في جنوب افريقيا وناميبيا كلتيهما .

وبسبب أن هاتين الابرشيتين لم تفصحا علانية وبشكل قاطع عن رفضهما لنظام الفصل العنصري ولم تنهيا تقسيم الكنيسة على أسس عرقية ، فقد علقت عضويتهما في الاتحاد اللوثري العالمي في عام ١٩٨٤ . ومع ان هاتين الكنيستين استعادتا عضويتهما في العام الماضي ، فان هذا الاجراء لم يتم الا بعد زيارات رعاوية عديدة على مدى عدد من السنوات ، أدت إلى رفض الكنيستين المعلقة عضويتهما علانية لنظام الفصل العنصري وبذل جهود ملموسة لتحقيق الاندماج في عمل الكنائس اللوثرية في جنوب افريقيا .

وعندما علقت عضوية الكنيستين ، في عام ١٩٨٤ ، حثت جمعية الاتحاد اللوثري العالمي أيضا جميع الكنائس الاعضاء في الاتحاد على اتخاذ خطوات واضحة وملموسة ، بما في ذلك مقاطعة البضائع وسحب الاستثمارات ، ووقف جميع أشكال الدعم الاقتصادي والثقافي للفصل العنصري . وجرى حثها أيضا على دعوة حكوماتها إلى فرض عقوبات على جنوب افريقيا إلى أن يتم القضاء على الفصل العنصري بالكامل . وأكدت جمعية الاتحاد أيضا التزام الاتحاد اللوثري العالمي بتأييد التغير السلمي والايجابي صوب مساواة الناس جميعا في مجتمعات الجنوب الافريقي .

وفي عام ١٩٩٠ أصدر مجلس الاتحاد اللوثري العالمي بيانا بشأن الجزاءات والديمقراطية في جنوب افريقيا . ونص هذا البيان كما يلي :

"يؤيد الاتحاد اللوثري العالمي الكفاح من أجل اقامة دولة عادلة ومتحدة وغير عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا على أساس المبادئ المكرسة في اعلان الامم المتحدة المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، التي تتضمن ما يلي :

"تصبح جنوب افريقيا دولة موحدة غير عنصرية وديمقراطية ؛ يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية على أساس واحد ومتساو بغض النظر عن العرق أو اللون أوالجنس أو المعتقد ؛ يكون لكل شعبها الحق في المشاركة في حكم وإدارة البلد على أساس التصويت العام القائم على المساواة في اطار سجل غير عنصري للناخبين وعن طريق الاقتراع السري ، في جنوب افريقيا موحدة وغير

مجزأة ؛ يكون للجميع الحق في تكوين الحزب السياسي الذي يختارونه وفي الانضمام إليه ، بشرط ألا يكون في ذلك تعزيز للعنصرية ؛ يتمتع الجميع بحقوق الانسان والحريات والحقوق المدنية المعترف بها عالميا ، في حماية قانون راسخ للحقوق ؛ يكون لجنوب افريقيا نظام قانوني يكفل مساواة الجميع أمام القانون ؛ يكون لجنوب افريقيا نظام قضائي مستقل وغير عنصري ؛ ينشأ نظام اقتصادي يعمل على تعزيز وزيادة رفاه جميع سكان جنوب افريقيا ؛ تحترم جنوب افريقيا الديمقراطية حقوق جميع البلدان وسيادتها وسلامتها الاقليمية وتنتهج في تعاملها مع جميع الشعوب سياسة سلم وصداقة وتعاون تعود بالنفع المتبادل .

"ويعتقد الاتحاد اللوثري العالمي انه لا يمكن تخفيف الجزاءات الدولية ضد جنوب افريقيا الا عندما يعتمد دستور جديد يستند إلى هذه المبادئ "

وإنني أمثل أمامكم هنا اليوم على أساس هذه الولاية .

وربما كان أحد أكثر جوانب الحالة الراهنة في جنوب افريقيا اثارة للازعاج ان العنف استمر طيلة السنة الماضية بل ازداد كثافة في بعض الحالات . وتتحمل حكومة جنوب افريقيا المسؤولية الرئيسية عن هذا الوضع ، وذلك بصورة غير مباشرة عن طريق تمويل وتدريب من يرتكبون العنف ويعطلون مسيرة الانتقال نحو دولة غير عنصرية وديمقراطية ، وفي بعض الحالات بصورة مباشرة من خلال إعمال قواتها الامنية . ومع أن كل قطرة من الدم وكل وفاة يكون سببها الفصل العنصري تدعو الى الاستنكار ، فإن المذابح التي وقعت ، مثال ذلك المذابح التي حدثت في بيوباتونغ وبيشو وفولوانى هذا العام ، هي أحداث مروعة حقا . اننا نكرر نداءنا إلى الحكومة بأن تطبق سيادة القانون بشكل متسق ، وأن تجري تحقيقا كاملا في تلك الأحداث وغيرها وان تقدم المسؤولين عنها للمحاكمة* .

كما اننا ندعو زعماء المؤتمر الوطني الافريقي الى مواصلة تحقيقاتهم لانتهاكات حقوق الانسان التي ورد انها وقعت في معسكرات الاحتجاز في عدد من الدول

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فوينتس ايبانيز (بوليفيا) .

الافريقية . ولئن كان من الممكن تفهم الحاجة إلى الأمن في وجه تسلل المعارضين لكفاح التحرر ، فانه لا يمكن تبرير المعاملة المهينة التي ذُكر ان بعض المتهمين بهذا التسلل قد تعرضوا لها . وينبغي الكشف عن المسؤولين عن هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة . واننا نشيد برئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد نيلسون مانديلا ، على صراحته ازاء الادعاءات ، وبالتزام اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق .

واننا ندعو جميع مواطني جنوب افريقيا إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن القيام بأي عمل من أعمال العنف .

وعلى الرغم من انهاء بعض الجوانب القانونية لنظام الفصل العنصري ، فانه لم تتخذ تدابير اقتصادية وسياسية مماثلة لمعالجة المشاكل العميقة الجذور . فعلى سبيل المثال ، على الرغم من الغاء قوانين الأرض ، لم يتخذ أي اجراء لاعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها . كما انه لم توضع أية برامج هامة لاتاحة تمليك الأراضي لمن يريد ذلك من أبناء الشعب . ولا تزال الشرطة وقوات الأمن خاضعة لسيطرة نظام البيض . ووسائط الاعلام واقعة إلى حد كبير تحت سيطرة مؤيدي الحكومة من البيض .

وان اقتراح العفو ، الذي فشل بعد عرضه على البرلمان ثم تبناه مجلس رئاسة الدولة ، تعرض للتشكيك من جانب عدد من زعماء الكنيسة لانه يعني عمليا ان بوسع المرء أن يمنح العفو لنفسه . كما انه قوبل بالرفض لانه يقوض الاحترام للقانون في المجتمع الديمقراطي المقبل ، لانه يبدو انه يضع بعض الناس والحكومة فوق القانون .

ومع ان المفاوضات لا تزال جارية منذ بضعة أسابيع بين العديد من الشخصيات السياسية الرئيسية في جنوب افريقي ، فانها لم تؤد إلى اعادة انعقاد مؤتمر اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) . ان هذا المؤتمر محفل تمثيلي يمكن فيه لعملية المفاوضات أن تمضي قدما نحو انتخاب مجلس دستوري . والواقع أن عميد الكنيسة تشيخواني سيمون فاريساني ، وهو شخصية بارزة من الكنيسة اللوثرية في جنوب افريقيا ، يشارك مشاركة نشطة في هذا المؤتمر .

وعلى الرغم من ان الحالة في جنوب افريقيا لا تزال خطيرة للغاية ، فقد جرت نشاطات مشجعة على المستوى الدولي خلال الاسابيع القليلة الماضية . وتشمل هذه الانشطة قرارات بعض المؤسسات باتخاذ اجراء لتثبيط العنف في جنوب افريقيا . واننا نشيد بمجلس الامن على قراره ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ الذي دعا فيه الامين العام إلى تعيين ممثل خاص ، وقراره ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ الذي يأذن فيه للامين العام بارسال فريق من المراقبين للمساعدة على ردع العنف . وعلى الرغم من وزع عدد من هؤلاء المراقبين ، فاننا نعتقد انه سيكون من المفيد ان تزيد الامم المتحدة من عدد المراقبين وان تجعل حضورهم ظاهرا بدرجة أكبر ، وذلك لتعزيز أثرهم .

كما اننا ننوه بالقرار الذي اتخذه مؤخرا الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بتعيين ممثل خاص في جنوب افريقيا ، ليقوم بتنسيق وزع مراقبي منظمة الوحدة الافريقية وأنشطتهم فيها .

ويقوم الاتحاد اللوثري العالمي بدعم برنامج المراقبة المسكوني في جنوب افريقيا ، وهو جهد مشترك لمجلس الكنائس في جنوب افريقيا ومؤتمر الاساقفة الكاثوليك في الجنوب الافريقي بالتعاون مع شركائهم فيما وراء البحار . ويوفر برنامج المراقبة آلية لرصد العنف في جنوب افريقيا في اطار السياق العام للعمليات السياسية . وسوف يقوم بمراقبة عملية المفاوضات من أجل التحول السلمي إلى جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية ، وتقديم تقارير عن ذلك ، كما سيقوم بمراقبة الاجراءات الانتخابية التي سيقررها الشركاء المتفاوضون ويقدم تقارير عنها ، وذلك من أجل مساعدة جميع مواطني جنوب افريقيا على المشاركة في العملية الانتخابية .

وقد أصدر المراقبون الاوائل من البرنامج المسكوني ، وهم مجموعة من الاشخاص البارزين ، تقريرا في أواخر أيلول/سبتمبر يستحق التنويه به . فقد وجدوا ان الناس في كل مكان زاروه في جنوب افريقيا أكدوا الحاجة إلى وجود مراقبين "لان وجودهم في حد ذاته له تأثيره المخفف للعنف" . وأضافوا إلى ذلك أنه قد قيل لهم "ان من الممكن بالاحصاءات بيان مدى انخفاض حوادث العنف ، ولاسيما في المظاهرات الشعبية الكبرى ، بسبب حضور المراقبين" .

وكان من ضمن توصياتهم اقامة حكومة انتقالية لمدة محددة تكون مهمتها الاشراف على ادارة القضاء وسرعة الانتقال إلى حكومة نيابية ديمقراطية . وقالوا أيضا إنه وان كان اتفاق السلم الوطني يظل اطار القضاء على العنف . فانهم قد علموا من أفراد عديدين أنه يحتوي على عيوب خطيرة في آلياته والطريقة التي يطبق بها . وقالوا انه بالرغم من توقيع البعض على الاتفاق فانهم يتجاهلون مبادئه . وان لديهم الانطباع بأن الاتفاق لا يخضع الحكومة وهياكل بلداتها لنفس مستوى المحاسبة المطلوب من مجتمع السود . وخلصوا إلى ضرورة تطبيق الاتفاق دون تحيز .

وفي العام الماضي ، شجع مجلس الاتحاد اللوثري العالمي الكنائس الاعضاء فيه على دراسة بيان شباط/فبراير ١٩٩١ الصادر عن المجلس العالمي لمجتمع الكنائس الذي عقد في كانبرا باستراليا . والعديد من التوصيات التي أصدرها توصيات يجب أن يواصل المجتمع الدولي متابعة مرماها الاساسي وهي تقضي أولا ، بالابقاء على الجزاءات والاستمرار في حملات سحب الاستثمارات من البنوك والشركات عبر الوطنية إلى أن يتم الغاء كل قوانين الفصل العنصري واعلان زوال الفصل العنصري بلا رجعة ؛ وثانيا ، بتوفير معلومات دقيقة عن الحالة في جنوب افريقيا ؛ وثالثا ، بالعمل ، بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية المشكلة من الاهالي الاصليين في جنوب أفريقيا ، لتنفيذ برامج الاعادة والتوطين للعائدين ، ووضع خطط لاعادة البناء الاجتماعي في جنوب افريقيا بعد انهاء الفصل العنصري .

وفي أواخر الشهر الماضي في اجتماع مؤتمر عموم افريقيا للكنائس في هراري ، اكد ديزموند توتو رئيس الاساقفة الحاجة الملحة إلى اقامة حكومة انتقالية واجراء انتخابات لجمعية تاسيسية . وقال :

"اننا لا يمكن إن نتحمل التاخير . فكل يوم يتاخر فيه حل أزمة جنوب افريقيا يعني زيادة القتلى من أبناء شعبنا" .

وإنني ممتن لهذه الفرصة التي أتاحت لي مشاركة اللجنة في وجهات نظرنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيدة دونا كاتزين ممثلة المركز المشترك بين الاديان المعني بمسؤولية الشركات .

السيدة كاتزين (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمي دونا كاتزين ، مديرة برامج جنوب افريقيا بالمركز المشترك بين الاديان المعني بمسؤولية الشركات . باسم تحالفنا الذي نشأ منذ عشرين عاما والذي يضم ٢٥٠ مؤسسة دينية مستثمرة في الولايات المتحدة وكندا ، أتشرف بأن أدلي ببيان أمام اللجنة هذا الصباح .

عندما ننظر إلى العام الماضي من تاريخ جنوب افريقيا نجد الكثير مما يجدر الاحتفال به ولكننا قد نجد أيضا قدرا أكثر مما يؤسف له . فقد رفعت حكومة جنوب افريقيا بالفعل بعض تشريعات الفصل العنصري ، واشتركت في مؤتمر اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . ووافقت أيضا على تقييد استخدام الحراب التقليدية والحد من دور إيواء العمال المهاجرين للاحتشاد لأغراض العنف والافراج عن المسجونين السياسيين المتبقين ، وهي التزامات يجب على المجتمع الدولي أن يحاسب بريتوريا على أي خروج عنها ، بغية ضمان تنفيذها .

وعلى الرغم من ذلك ، فهياكل الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا تزال قائمة وقوية . واستمرار الضغوط الدولية أمر أساسي لتحقيق الهدف الرئيسي لاعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (القرار د إ-١/١٦) ، أي تحويل جنوب افريقيا إلى ديمقراطية موحدة وغير تمييزية ، وهو هدف لا يزال مستعصيا .

هناك عقبات تعترض سبيل الديمقراطية . فبالرغم من أن أغلبية شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي يرغبان رغبة ملحة في أن تصل جنوب افريقيا إلى مرحلة تحقيق الديمقراطية والسلم ، فان ذلك لم يحدث بعد . فالمذابح التي وقعت برعاية الدولة في بوبيباتونغ وبيشو أضافت وحدها أكثر من ٧٠ قتيلا إلى القائمة التي تضم أكثر من ٧ آلاف من مواطني جنوب افريقيا ، معظمهم من الملونين ، ممن قتلوا منذ الافراج عن نيلسون مانديلا من السجن ، في موجة غامرة من العنف الذي لا تقدر الحكومة تارة ، ولا تريد تارة أخرى ، أن تضع حدا له .

ويوم الجمعة الماضي ، ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، أصدر مجلس كنائس جنوب افريقيا بيانا مظلعه كما يلي :

"يخشى مجلس كنائس جنوب افريقيا أن يؤدي العنف المستمر في ناتال إلى حرب أهلية في تلك المنطقة يمكن أن تنتشر في جميع أنحاء البلد . ويشغلنا أيضا أن الجهد الذي يتعين استخدامه في معالجة هذه الحالة جهد من المطلوب بذله على وجه الاستعجال من أجل المهمة الرئيسية ، مهمة دفع الأمة صوب حكومة مؤقته ودستور جديد .

"ان حوادث القتل التي وقعت مؤخرا ، ومنها قتل رجي هاديبي من المؤتمر الوطني الافريقي تشف عن مؤامرة آثمة لتقويض عملية السلام برمتها" .

وأود أن أضيف تذكرة تاريخية للمجتمع الدولي . عندما قتل ٢ ٦٠٠ شخص أثناء قصف لندن بالقنابل في الحرب العالمية الثانية ، اعتبر ذلك الحدث مأساة ذات أبعاد ضخمة واذكى حملة الاستجابة العسكرية الدولية المنسقة . ان الكارثة الراهنة في جنوب افريقيا التي يبلغ ضحاياها ما يقرب من ثلاثة أضعاف ضحايا ذلك الحدث تدعو المجتمع الدولي لبذل كل ما في وسعه للضغط على بريتوريا لكي تتخذ الخطوة التي طال انتظارها لنقل السلطة إلى حكومة انتقالية نيابية تكلف باقامة ديمقراطية دستورية في أقصر وقت .

ان بريتوريا إذ تتقاعس عن اتخاذ الخطوات اللازمة لوقف هذا العنف مطلقة لادارات الأوطان العنان في تقييد النشاط السياسي ، راحت تواصل في الوقت نفسه تكتيكات أخرى لتأخير ، بل وعرقلة ، تحقيق الديمقراطية . وان بعض هذه الجهود يبذل من وراء الستار ، مثل الضغوط الحكومية التي بذلت في تموز/يوليه الماضي لمنع قادة دور الأعمال التقدميين من التوصل إلى اتفاق مع مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا لاتخاذ تدابير منسقة للاسراع بالتغيير السياسي .

وهناك خطوات أخرى تتعارض وهدف المصالحة بين الأطراف ، كما تتعارض والتوصل إلى تسوية سياسية . ومن أمثلة هذه الخطوات مبادرات تنفيذية صريحة . ومن بينها ، كما سبق ذكره ، اقتراح اصدار عفو عام يشمل العفو عن أعضاء قوة الأمن الذين ارتكبوا فظائع ، وهو اقتراح ترفضه تماما حركات تحرير جنوب افريقيا في ظل الظروف الحالية . وهذه العقبات التي تعترض طريق التحول السلمي الديمقراطي مستمرة مما يحمل المجتمع

الدولي على التشكك في استعداد بريتوريا للتخلي عن السلطة ، ويدفعه إلى الارتياب في صدق تصرفاتها .

وفي نفس الوقت ، بينما تعمد حكومة جنوب افريقيا ، ومصالح الاقلية التي تمثلها ، إلى تأخير نقل السلطة ، فانها تعمل أيضا على تدعيم سيطرتها على الاقتصاد . ومن الامثلة المبكرة على ذلك ما حدث في الخريف الماضي من فرض ضريبة القيمة المضافة مما عجل بوقوع أكبر اضراب في تاريخ جنوب افريقيا حتى ذلك الحين . وعلى الرغم من أن بريتوريا فعلت ذلك بمشورة صندوق النقد الدولي فانها لم تمض لصوت المنظمات الديمقراطية الوطنية ، التي تضم أكثر من مليون عامل من العمال المنظمين ، والتي تعارض اعادة تشكيل اقتصاد جنوب افريقيا إلى أن تقام حكومة نيابية .

وهناك مثال أحدث ، وهو مسألة الارض . فقرار بريتوريا ببيع أراضي الدولة للافراد ونقل بعضها إلى الاوطان - أي كوازولو ولوبوا وكواكوا - قرار جدير بالشجب ، فهو يوطد نظام الاوطان المنفصلة (البانتوستانات) الذي أفلس أدبيا في هذه المرحلة من التاريخ .

وبذلك ، فان الدولة لا تعرقل الديمقراطية فحسب عن طريق تركيز السلطة السياسية والاقتصادية ، بل هي تستنزف كذلك الموارد التي ستكون الحكومة الديمقراطية في المستقبل في مسيس الحاجة إليها لكي تعالج الميراث الاقتصادي والاجتماعي المنكوب الذي يخلفه الفصل العنصري .

وإلى جانب ذلك ، تضيف بريتوريا ، بسياساتها وتعنتها الفعلي ، دفعة هابطة قوية إلى اقتصاد جنوب افريقيا المتدهور ، الذي يبلغ أسوأ كساد له منذ الفترة من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩٠٨ . إن اقتصاد جنوب افريقيا المختل يدخل الآن السنة الثالثة من سنوات النمو السلبي ، وقد هبط بالتالي متوسط الدخل الفردي في عام ١٩٩٢ إلى رقم أقل مما كان عليه في عام ١٩٧٧ . وقد قال ديريك كيز وزير مالية جنوب افريقيا في

أيلول/سبتمبر إن اجمالي الاستثمار الثابت هبط من ٢١ في المائة من اجمالي الناتج المحلي ، في عام ١٩٨٩ إلى ١٦ في المائة في منتصف عام ١٩٩٢ ، مما يعني أن شركات جنوب افريقيا لا تكاد تفي بالاستثمارات المطلوبة لمجرد الحفاظ على مستوى عملياتها القائم ..

وقد انكمشت الاسواق الداخلية من خلال الاخضاع الاقتصادي لغالبية السكان ، وتقوضت بشدة انتاجية القوى العاملة للمولونين نتيجة لسياسات التعليم ، والصحة ، والاراضي ، والإسكان ، والعمالة القائمة على الفصل العنصري .

وفي نفس الوقت ، لقد أدت الهياكل المزدوجة والثلاثية والرباعية للفصل العنصري على أساس العرق ، والخدمة المدنية المتضخمة ، والعمليات السرية المستمرة ، إلى تضخم ميزانية الدولة ، وتبديد موارد قيِّمة لاغراض غير منتجة بل مدمرة في حقيقة الامر . وإن بريتوريا من أجل التحايل على الضغوط الدولية ، قد دفعت أيضا "ثمنا إضافيا بسبب الفصل العنصري" للحصول على السلع مثل النفط ، ونفذت سلسلة من السياسات مثل الإفراط في الاستعاضة عن الواردات . وقد كلفت هذه التدابير ، مجتمعة جنوب افريقيا ما يقدر ب ٣٠ إلى ٤٠ بليون راند .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن سوء إدارة الاقتصاد الوطني قد كلف جنوب افريقيا علاوة على ذلك ٢ في المائة من النمو ، أو ٦٠ بليون راند ، في كل سنة ، وفقا لتقديرات مدير مؤسسة جنوب افريقيا . وقد أدت هذه العوامل إلى تفاقم الآثار الضارة الناجمة أصلا عن الجفاف في الجنوب الافريقي والانكماش الاقتصادي الدولي .

وأخيرا ، لقد استمر مناخ الاستثمار المتسم بالعنف والمتقلب في تثبيط منح قروض جديدة طويلة الاجل وتثبيط الاستثمار في جنوب افريقيا ، مما أدى إلى استبعاد ذلك البلد عمليا من الاسواق المالية الدولية الهامة . وقد ذكر وزير مالية جنوب افريقيا ، السيد ديريك كيز ، في الشهر الماضي أنه يلزم تشكيل حكومة تمثيلية مؤقتة ويلزم إنهاء العنف قبل أن يتمكن الاقتصاد من استئناف نموه السليم .

ومن الواضح أنه إذا سمح لبريتوريا أن تستمر في تأجيل قيام حكومة تمثيلية مؤقتة ، فستزيد من عدد القتلى من السود ، وتواصل تخريب اقتصادها وتضر بإمكانية خروج دولة ديمقراطية قابلة للبقاء من تلك الانقاض .

ويمكن الآن لعدد من التدابير الاستراتيجية الدولية النجاح في زيادة الضغط على بريتوريا لتعزيز الديمقراطية . وهذا هو السبب ، في الواقع ، الذي حضرنا من

أجله هنا هذا الصباح . وبالإضافة إلى التدابير السياسية ، فإن للضغوط المالية وضغوط الشركات اهمية حيوية .

إن تاريخ جنوب افريقيا منذ عام ١٩٨٥ قد أثبت أن الضغوط المالية من أكثر السبل فعالية في دفع بريتوريا صوب التغيير . وخلال الشهور المقبلة ، نرى أن الاستراتيجيات المالية التالية مطلوبة لإجبار بريتوريا على وقف العنف والشروع بحسن نية في التعجيل بعملية الانتقال إلى حكومة تمثيلية .

أولا ، كما أكدت حركات التحرير ، واتحادات نقابات العمال ومجلس الكنائس في جنوب افريقيا لم يحن الوقت بعد لتقديم قروض جديدة إلى المقترضين في جنوب افريقيا . فالقروض الجديدة الآن تعطي بريتوريا إشارة خطيرة مؤداها أن التغييرات التي جرت حتى الآن كافية لاكتساب الدعم المالي والمعنوي من المجتمع الدولي ، وإنه ليست هناك حاجة إلى مزيد من التغيير . ونود أن نثني على شركة "مورغان غرانتي" للقرار الذي اتخذته في السنة الماضية بعدم تقديم قرض جديد سابق لأوانه إلى صندوق التنمية المستقل لجنوب افريقيا .

ومع أن القروض الطويلة الأجل لم تتح في معظم الاحيان ، فإن عددا من البنوك الأوروبية قد عمد إلى تقديم قروض قصيرة الاجل . وعلاوة على ذلك ، يتوجب على المجتمع الدولي أن يشبط أيضا أي استثمارات جديدة في بنوك جنوب افريقيا .

ثانيا ، بما أن الاتفاق المؤقت الثالث لإعادة جدولة الدين لجنوب افريقيا ينتهي في ١٩٩٣ ، من الاهمية بمكان ألا يجدد المقرضون الدوليون ذلك الاتفاق حتى تشكل حكومة تمثيلية مؤقتة .

ويجعل اتفاق إعادة الجدولة هذا مشروطا بتكوين الحكومة المؤقتة ، يصبح بوسع البنوك الدولية والبنوك ذات التاثير على موقف جنوب افريقيا ، التعجيل بعملية انتقال جنوب افريقيا إلى الديمقراطية والاستقرار الاقتصادي .

ثالثا ، ينبغي الضغط على البنوك التي لها الآن صلات مع جنوب افريقيا ، من أجل قطع هذه الصلات . ولا تتضمن هذه الصلات الاستثمار المباشر في العمليات فحسب ولكن

أيضا علاقات المعاملات اليومية مثل المعاملات التي تجري عن طريق بنوك المراسلة ، والتي تسهل التمويل الدولي والتجارة لجنوب افريقيا . وحتى تقطع هذه الصلات ، ينبغي فرض مزيد من الضغط في المستقبل . وفي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، إن البنوك مثل "سيتي بانك" ، و "شايس مانهاتن" ، و "كيميكال بانك" ، و "مورغان انـد بانكرز ترست" تحتفظ بصلات المراسلة مع بنوك جنوب افريقيا .

ويستحق "كيميكال بانك" اهتماما خاصا ، إذ أنه قد اتخذ قرارا متعمدا خلال السنة الماضية للعودة إلى خدمات المراسلة بعد تصميمه المبدئي منذ سنتين على إغلاق حسابات المراسلة مع جنوب افريقيا . وعندما اندمج "كيميكال بانك" مع "مانيفاكتشرز هانوفر" في هذه السنة ، فإنه بدلا من الاحتفاظ بسياسته في حظر هذا النوع من العلاقات مع بنوك جنوب افريقيا ، فقد فضل بعد اندماجه الاحتفاظ بعلاقات المراسلة الخاصة بشريكه . ومن الاهمية بمكان أن نشير إلى أن العزلة المالية المتزايدة لجنوب افريقيا لن تشكل فحسب ضغطا على بريتوريا للتعجيل بإقامة حكومة مؤقتة ؛ ولكنها ستقدم أيضا دعما للحملات التي تشن لهذا الغرض في داخل البلد . إن المنظمة المدنية الوطنية الجنوب افريقية ، على سبيل المثال ، قد طلبت ألا تمارس البنوك الدولية أي نشاط مع بنوك داخل البلد مثل البنك الوطني الاول لجنوب افريقيا - باركليز سابقا - التي لا تزال تقرض بريتوريا الاموال بينما هي تمارس التمييز ضد طالبي القروض من البلدات .

رابعا ، ينبغي ألا يشجع المجتمع الدولي قرار رأس المال الجنوب افريقي ، الذي ستشتد الحاجة إليه من أجل إعادة بناء جنوب افريقيا الديمقراطية . وقد باع المجتمع الدولي مؤخرا أصولا إلى عدد متزايد من الشركات الجنوب افريقية ، التي صدّرت رؤوس أموال لاقتناء شركات في الخارج مثل ديل مونت المتحدة التابعة للولايات المتحدة ، وهانوفر بابيير الالمانية ، و "هنري آنسباتشر هولدينغز" و "بريتش ألايد ترست بانك" التابعين للملكة المتحدة .

ويعتبر من الامور الحيوية أيضا ألا تعمل الشركات عبر الوطنية ، بالإضافة إلى البنوك ، على تقويض الضغوط الاقتصادية والقانونية والدبلوماسية الاخرى من أجل

التغيير في جنوب افريقيا ، باستثمارها رؤوس أموال جديدة أو توسيعها للعمليات الموجودة هناك قبل أن تشكل حكومة مؤقتة . وهذا يعني أن جزاءات - على غرار الجزاءات المطبقة في أكثر من ١٥٠ من الجهات المحلية في الولايات المتحدة - ينبغي أن تظل سارية ، ويعني أيضا أن الجهود الدولية ينبغي أن تستمر لوقف الاستثمار الجديد في جنوب افريقيا حتى يتم انتقال السلطة .

على أن هذا الجهد قد لا يكون صعبا ، لانه - على الاقل في الولايات المتحدة - تمتنع معظم الشركات عن تقديم استثمارات جديدة حتى تجد بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة . وفي الربيع الماضي ، جمع المركز المشترك بين الاديان المعني بمسؤولية الشركات اقرارات من عدد من الشركات في الولايات المتحدة بانها لن توسع عملياتها أو تستثمر رأس مال أجنبيا جديدا في جنوب افريقيا حتى يتم تشكيل حكومة مؤقتة أو آلية مماثلة .

وبينما تعتبر الضغوط المستمرة مطلوبة الآن لكفالة قيام جنوب افريقيا بنقل السلطة إلى حكومة مؤقتة تسند إليها ولاية قيادة البلد إلى الديمقراطية ، ينبغي أن تتغير الاستراتيجيات الدولية عندما تشكل سلطة انتقالية جديدة - أي سلطة ديمقراطية . فما أن تشكل هذه الحكومة التمثيلية ، حتى يصبح عليها أن تنصرف إلى معالجة جدول أعمال الديمقراطية الاقتصادية المثقل بتركة الفصل العنصري وتشوه التنمية وسوء الإدارة الاقتصادية .

ومن أجل أن تبدأ حكومة جديدة في مساعدة جميع شعبها على الحصول على تلك الحقوق الواردة في إعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان ، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الاجراءات . إن تشوهات الاقتصاد مذهلة . فإن أكثر من نصف سكان جنوب افريقيا عاطلون عن العمل ، و ١٦ مليون - أي ثلثي السكان السود - يعيشون في مستوى دون مستوى الكفاف . لقد طرد أكثر من ٤ ملايين من الجنوب افريقيين الملونين من أرضهم ، وسيصبح ٧ مليون مشردين بحلول سنة ٢٠٠٠ . وهناك إحصاءات أخرى كثيرة متاحة في هذا المضمار .

ومن ثم ، يصبح من الواضح أن الاستثمار الجديد والدعم الدولي الضخم سيكونان امرين حيويين للتنمية والاستقرار بالنسبة للديمقراطية الاقتصادية والسياسية الجديدة التي تقوم في جنوب افريقيا . بيد أن تلك القضية لن تخدم من خلال الاستثمار العشوائي حسب أهواء المستثمرين أو أصحاب الاعمال الدوليين على النحو الذى اعتادت عليه الشركات عبر الوطنية في ظل حكم الفصل العنصري .

وبدلا من ذلك ، سيكون على المجتمع الدولي أن يسترشد بالاولويات والمعالم التي يحددها شعب جنوب افريقيا والمنظمات الديمقراطية التي يعمل من خلالها . وحيث أن معظم هذه المنظمات كانت محظورة في جنوب افريقيا عندما وضعت مدونات سلوك الشركات في الماضي ، فقد حان الوقت الآن لأن تبدي الشركات المتعددة الجنسية استعدادها للاستماع إلى هذه المعايير الجنوب افريقية ومراعاتها عندما يتم اقرارها . وقد حان الوقت أيضا لأن تنظر الحكومات في الدعم الذي يمكنها أن تقدمه إلى هذه المبادرات في المستقبل .

وتجدر الاشادة بعدد من وكالات الامم المتحدة على الخطوات التي تتخذها ، بالتشاور مع منظمات جنوب افريقيا ، لتحديد الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الامم المتحدة أن تساعد جنوب افريقيا على أفضل نحو في تناول جدول أعمالها الاجتماعي والاقتصادي في تزامن دقيق مع القضاء على الفصل العنصري . ولقد كان المؤتمر الذي عقد في ويندهوك في ايار/مايو الماضي وقرار الامم المتحدة ٧٩/٤٦ ألف الذي اتخذ بالاجماع ، خطوتين هامتين في هذا الاتجاه .

وحتى اليوم اتخذ كل من مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال ومجلس كنائس جنوب افريقيا ومؤتمر الاساقفة الكاثوليكيين في الجنوب الافريقي والمؤتمر الوطني الافريقي خطوات لوضع معايير لسلوك الشركات المحلية والدولية في جنوب افريقيا في المستقبل . ومع أنها في هذه المرحلة لم توقع جميعا على وثيقة واحدة ، فإن المبادئ المشتركة لموقفها تتشاطر نفس العناصر الاساسية ، ألا وهي العمل الإيجابي والمساواة في المعاملة ، وحقوق العمال ، والتعليم والتدريب ، والحماية البيئية ، وبرامج المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي والمساءلة .

هذه المبادئ يمكن أن توفر أداة هامة لتعزيز المجتمع المدني في جنوب افريقيا وترمي الاساس للشراكة الدينامية التي يمكن عن طريقها أن تؤسس الشركات والمجتمعات والاتحادات والمنظمات الدينية والسياسية نظاما سياسيا واقتصاديا جديدا . وفي المستقبل ، يمكن للحكومات الدولية أن تؤيد هذه الاليات وتساعد على استحداث آليات لرصد هذه المعايير ونشرها . وستساعد بقيامها بذلك على كفالة التزام شركاتها بالمعايير الدولية وستسهم إسهاما بالغ الفعالية في تعمير جنوب افريقيا .

وريثما يتم ذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل السير في نفس الاتجاه . والامم المتحدة تحتاج إلى تأييد الزعامة والدور الإيجابي اللذين تضطلع بهما اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري . وإن الجهود المتضافرة للامم المتحدة وجميع الدول الاعضاء فيها مطلوبة لحمل بريتوريا على تنفيذ اتفاقاتها وتأييد القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا . وبغية وقف العنف وكفالة ألا يكون المستقبل الديمقراطي لجنوب افريقيا جهيضا ، يتعين علينا في إطار المجتمع الدولي أن نُبقي الخفط مفروضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيدة فيني بوروز ممثلة اللجنة الفرعية المعنية بالجنوب الافريقي التابعة للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان .

السيدة بوروز (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالجنوب الافريقي التابعة للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان في نيويورك ، وبصفتي رئيسة للجنة الفرعية ، أقدر إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة اللجنة السياسية الخاصة . إننا مجموعة متنوعة من الناشطين في مناهضة الفصل العنصري تتألف من أعضاء يمثلون الجماعات الدينية واتحادات الشباب والجمعيات النسائية ونقابات العمال والمجتمعات الافريقية ـ الامريكية والافريقية ـ الكاريبية . ونحن ملتزمون التزاما عميقا بدعم كفاح الغالبية السوداء في جنوب افريقيا وكذلك بالنهوض بتنفيذ إعلان الامم المتحدة الإجماعي الشهير بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

إن التفاؤل سلعة نادرة في جنوب افريقيا اليوم . فبعد مضي عامين منذ وقف الضغط الداخلي والخارجي الذي أرغم دى كليرك على إضفاء الشرعية على ما يزيد على ٦٠ منظمة محظورة ، وإطلاق سراح نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين والمحتجزين ، ووقف تنفيذ أحكام الشنق ، وإلغاء قانون المرافق العامة المنفصلة ، وإلغاء معظم قوانين الطوارئ ، أدى كابوس تصعيد العنف في الاوطان إلى إزهاق أرواح ما يزيد على ٠٠٠ ٨ أسود وحُرِّف محفل المفاوضات المتعددة الاحزاب ، مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا (كوديسا) عن طريقه الصحيح .

إن تركة نظام الفصل العنصري وعقلية الفصل العنصري التي ترى العالم من خلال زجاج مظلم يجب أن تتحملا المسؤولية الرئيسية عن الرعب الذي تنشره الدولة سرا والذي دللت عليه بوضوح مذبحتا بويباتونغ وبيشو . ويتعين على دى كليرك أن يحمّل حكومته مسؤولية "القوة الثالثة" السرية المدعمة بشبات بتآمر الشرطة والمتخفية بإحكام في قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا وقوات الاستخبارات وأجهزة الامن .

إن الموطن المسمى سيسكي هو من انتاج وخلق الفصل العنصري . إن مجرد وجوده لدليل على أن الفصل العنصري لم يمت بعد ، بل إنه حي يرزق . ولا يمكن أن يفلت دى كليرك من المسؤولية عن المذابح الحاصلة في الاوطان . وثمة دليل واضح ، مثلا ، على أن قوات الدفاع التابعة لسيسكي شنت غارات مكثفة بالتعاون مع قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، وأن القمع والتهديد أصبحا ممارسة يومية . وفرق الموت تهاجم بالقنابل اليدوية منازل الناشطين وأعضاء المؤتمر الوطني الافريقي في نمط مكرس بوضوح من القتل والوحشية .

من الواضح أن دي كليرك يفتقر إلى الارادة السياسية اللازمة للارتقاء بالاستجابة الوطنية للقضاء على الوحشية المنظمة التي أزهقت أرواح الالاف ومزقت ولا تزال الحياة اليومية لالاف مؤلفة أخرى . وقد خلقت عمليات القتل والاغتيال مشكلة لاجئين متزايدة تصل بأبعادها إلى حد الازمة . وقد أضرت بصفة خاصة بالنساء والاطفال باعتبارهم الاضعف في المجتمع .

وفي حين يتعين أن تُلقى المسؤولية الرئيسية عن العنف على الحكومة ، فإن على الزعماء السياسيين في جميع القطاعات أن يقبلوا بالواجب الملقى على عاتقهم بالاجتماع دونما إبطاء وبتسوية الخلافات . وقد اعترف رئيس المؤتمر الوطني الافريقي نلسون مانديلا على نطاق واسع بضرورة ضبط النفس والانضباط بالرغم من الاستفزاز البالغ الذي لا يمكن إنكار وجوده في العديد من الحالات المحددة . وقد ردد مناشدته مؤتمر كنائس عموم افريقيا الذي اقترح أن تعطي منظمة الوحدة الافريقية المجتمع الديني دورا أكبر في عملية صنع السلام وفي المصالحة والتراضي اللذين لا بد من قيامهما .

والإمكانية التي يجري الكلام عنها بعقد قمة للسلم في سياق محادثات الاحزاب المتعددة فيما بين الموقعين على ميثاق السلم المحدد في عام ١٩٩١ ، مبادرة مجدية تتسم بالمسؤولية صوب إنهاء العنف .

والمهمة الشاقة والطويلة المتمثلة في إقامة جنوب افريقيا على أساس مبدأ الصوت الواحد للفرد الواحد تقع على عاتق السود والبيض في جنوب افريقيا في نهاية

المطاف . والاقتصاد الوطني المتدهور آخذ بالتداعي بسبب المأزق السياسي المالي والكساد العالمي . لقد فقدت ربع مليون وظيفة في جنوب افريقيا في ثلاثة أعوام ونصف العام من الكساد ، وهي أطول فترة كساد منذ ٨٠ عاما . والانفاق على الاستثمار وأرباح الشركات وصلت أدنى مستوياتها في بحر عشرين عاما . واشتد تزايد الافلاسات . والاقتصاد مآله الانكماش في عام ١٩٩٣ للسنة الثالثة على التوالي . والنمو السنوي متوقف عند مستوى الصفر . وبلغت نسبة البطالة في صفوف السود ٤٠ في المائة ، وبين البيض ١٠ في المائة ، والنسبتان آخذتان في الارتفاع . ويقول السياسيون والاقتصاديون أن الحل الطويل الأمد يتمثل في النمو الاقتصادي ولكن البلد يحتاج إلى تسوية سياسية أولا .

وفي هذا الإطار يمكن أن يضطلع المجتمع الدولي بدور حاسم في مساعدة جمهورية جنوب افريقيا على التحرك على نحو أسرع في اتجاه إقامة حكومة مؤقتة وجمعية تأسيسية . ومن المؤسف أن بعض البلدان قد خففت تلك القيود المالية التي أعيت الصحة الاقتصادية لجمهورية جنوب افريقيا . إننا نحث على مواصلة فرض الجزاءات الاقتصادية الشاملة والالزامية . ونحث بالمثل على الاستمرار في تطبيق الحظر على الأسلحة والنفط .

وقد نادت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري باتباع سياسة ذات شقين : الضغط على سلطات جنوب افريقيا ، والقيام ، في الوقت نفسه ، بتقديم مساعدات الغوث الانساني والقانوني والتعليمي وغيره من اشكال المساعدة لضحايا الفصل العنصري . إن الحكمة وراء هذه السياسة يمكن أن تكون حاسمة في تحقيق التغير السياسي الذي لا رجعة فيه في جنوب افريقيا ، وفي معالجة بعض الاسباب الجذرية للاختلال الاجتماعي - الاقتصادي الذي يسببه الفصل العنصري . والهدف النهائي هنا هو جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية غير تمييزية على أساس العرق أو الجنس - تكون اضافة مرحبا بها الى المجتمع الدولي الذي يسعى جاهدا الى تحقيق السلم والعدالة للجميع على سطح هذا الكوكب .

قامت المنظمات التالية ، الاعضاء في اللجنة الفرعية المعنية بالجنوب الافريقي ، بالتوقيع على هذا البيان : الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي ؛ الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ؛ الفهود الرمادية ؛ الاخوات المناهضات للفصل العنصري في جنوب افريقيا ؛ مؤتمر الولايات المتحدة الامريكية المعمداني الوطني ، المحدود ؛ الاتحاد الدولي لنقابات العمال مركز بروكلين الكنسي ؛ الاتحاد العالمي للنساء الميثوديات ؛ المعهد الدولي لتعمير الريف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيدة بياتريس فون رومر ، التي ستتكلم بالنيابة عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة .

السيدة فون رومر (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم اليكم بالشكر لاتاحة الفرصة لي مرة أخرى لكي أخاطب اللجنة باسم الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، الذي يمثل ما يربو على ١٠٠ مليون عامل في جميع أنحاء العالم .

إذا كان هناك اليوم ما يدعونا الى أن نأمل أن ينضم نظام الفصل العنصري عن قريب الى قائمة الانظمة القاسية التي أسقطتها إرادة الشعب ، فإن الفضل في ذلك يرجع الى حد بعيد الى أعضاء نقابات العمال الحرة وغير العنصرية في جنوب افريقيا . إذ لم تثنهم المضايقات أو السجن أو الخوف من الموت عن نضالهم البطولي من أجل جنوب افريقيا حرة ديمقراطية .

مع ذلك ، تواجه حركة نقابات العمال اليوم مرة أخرى تهديدا مهلكا ، لان العنف المستمر في جنوب افريقيا يستهدف بوضوح روح الحركة الديمقراطية ، ويرمي الى زعزعة انشطتها . والنقابيون والعمال وزعماء المجتمعات المحلية قتلوا أو تعرضوا لتهديدات بالموت ومحاولات الاغتيال . وقد وقع حديثا مثال على هذا في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ، عندما أصيب السيد جونسون مبوكومبا ، أمين اتحاد سكان منطقة الكاب الغربية ، عندما أطلق ثلاثة من المسلحين النيران على سيارته . وهذا الاتحاد يشترك في سلسلة من الخدمات المجتمعية ، مثل تقديم المشورة القانونية للعمال المهاجرين ، وإقامة مراكز رعاية الطفل ، وتحسين مرافق الحياة حول دور ايواء العمال المهاجرين وقد طالب الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة باجراء تحريات كاملة عن واقعة اطلاق النار .

والامين الاقليمي لمجلس منطقة ناتال الشمالية ، التابع لمؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا ، السيد سيفو سيلي ، نُسف منزله في نيسان/ابريل الماضي بقنبلة ، وأدى الانفجار الى مقتل شخص واحد . ولم يكن هذا هو الهجوم الاول على السيد سيلي . فقد أفاد مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا بأن منزل السيد سيلي تعرض في وقت سابق للهجوم على يد عصابة من الانتقاميين المحليين . وفي الصباح التالي احتجزته الشرطة واعتدت عليه بقسوة . وبينما كان في المستشفى ، تحت العلاج من اصاباته ، قصفت داره بقنابل الغازولين الحارقة .

وفي شهر أيار/مايو ألقي القبض على السيد موزيس مابيكيسو ، أمين عام الاتحاد الوطني لعمال الصناعات المعدنية في جنوب افريقيا ، واعتقل ثلاثة أشخاص بتهمة حيازة مسدسين غير مرخصين . وقد تلقى السيد مابيكيسو وكثير من رفاقه تهديدات كثيرة وتعرضوا للمضايقات ، مما أدى بهم الى التوجس شرا من أن فرق الموت تتآمر على حياتهم . وقد كشف مؤتمر نقابات العمال في افريقيا النقاب عن أن السيد مابيكيسو تقدم ، عقب هذه التهديدات ، بطلب الى الشرطة للحصول على ترخيص لحيازة سلاح ناري ، ولكنه لم يتلق أي رد على طلبه . ووصف المؤتمر واقعة الاعتقال بانها جزء من ،

"حملة تشنها الشرطة والحكومة لتجريدنا من اية تدابير نتخذها في محاولة للدفاع عن حياتنا" .

إن مذبحة بويباتونغ ، التي راح ضحيتها ٣٨ فردا ، هزت العالم في الصيف الماضي . لقد قدمت هذه المذبحة دليلا محزنا على أن حكومة جنوب افريقيا تفتقر الى روح الالتزام الذي تعهدت به لضمان السلم والامن في البلدات وفي البلد بأسره . لقد كان الاتحاد الوطني لعمال الصناعات المعدنية في جنوب افريقيا يحذر دائما منذ أكثر من عام بأن النزل ، وهو معقل انكاتا الذي نفذ المقيمون فيه هذه المجزرة ، أصبح مصدرا للعنف . وتثبت السجلات حدوث ١٠ هجمات سابقة قام بها أفراد النزل على أهالي الحي راح ضحيتها ٥٠ شخصا .

وأعربت لجنة التنسيق المعنية بالجنوب الافريقي التابعة للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، التي عقدت اجتماعها الثاني والاربعين من ٢٢ الى ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، عن قلقها البالغ إزاء استمرار العنف في جنوب افريقيا ، وتجريد المجتمع من الطابع الانساني ، وقتل النقابيين والعمال ، إزاء حقيقة أن العنف يجعل القيام بأي ممارسة سياسية أو نقابية حرة أمرا مستحيلا واعترفت اللجنة أيضا بأن دولة جنوب افريقيا ووكالاتها ، بما في ذلك القوات المسلحة والشرطة ، فضلا عن الجماعات الشريرة المسلحة الذاتية التمويل التي لا تخضع لمساءلة أحد - تتحمل جميعها مسؤولية تدبير أعمال العنف ، وتأسيس منظمات زائفة بغرض زعزعة الحركة الديمقراطية على وجه التحديد . إن نزل العزاب ، وهي نتيجة لنظام هجرة العمال في ظل الفصل العنصري ، تشكل أيضا احدى أدوات هذه السياسة .

وفي حين أن اللجنة تسلم بأنه لا يمكن التوصل الى حل لهذا العنف إلا من خلال تسوية سياسية ومساءلة القوات المسلحة أمام حكومة ديمقراطية ، إلا أنها طالبت باحالة مرتكبي أعمال العنف الى المحاكمة أمام الشرطة وهيئة القضاة ، وحثت كل القوى المعنية بأن تمارس ضبط النفس ، وأن تسعى الى حل سلمي للنزاع السياسي . وقد رحبت اللجنة أيضا بالدور المتزايد الذي يضطلع به المجتمع الدولي في رصد العنف في جنوب افريقيا ، ولا سيما أعمال الامم المتحدة التي أثبتت بالفعل على تأثيرها الملطف لحدة الحالة . ودعت اللجنة أيضا الى أنه ما زال على الامم المتحدة أن تقوم بدور أوسع نطاقا في هذه العملية . إن التواجد المتزايد للامم المتحدة سيكون بحق أمرا يتفق ومبادئ تقرير الامين العام "خطة للسلام" .

وسوف يستمر الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، من جانبه ، في دعم الحركة النقابية الديمقراطية بكل الوسائل المتاحة لديه ، وسيواصل بكل قوة إحباط عملية الهجرة الى جنوب افريقيا ، ويدعم عملية التفاوض في جنوب افريقيا التي تهدف الى خلق مجتمع ديمقراطي يقوم على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والاحترام الكامل لحقوق الانسان وحقوق نقابات العمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيد دينيس بروتس ، ممثل اللجنة الاولمبية غير العنصرية في جنوب افريقيا .

السيد بروتس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الملائم في هذه المناسبة أن أعبر عن شكرنا الخالص للامم المتحدة ووكالاتها للجهود الجبارة التي ما فتئت تقوم بها للمساعدة في أن يفضي النضال في جنوب افريقيا الى مجتمع عادل وديمقراطي .

ومن الملائم أيضا في هذه المناسبة أن نعترف بالجهود الجبارة التي ما فتئ شعب جنوب افريقيا يبذلها في نضالنا ، وأن نحيي بصفة خاصة ، حركات التحرير والمؤتمر الوطني الافريقي ودوره القيادي .

في حين أن هناك ما يدعو الى الإعراب عن التقدير والعرفان بالجميل ، إلا أنه يجب علينا أن نسلم أيضا بأن الكفاح لم ينته بعد ، وأن الطريق ما زال أمامنا طويلا . ولذلك ، فإن الوقت قد حان لكي نستعرض ما اتخذ من اجراءات ، ولكي نطرح بعض الاسئلة عن سرعة احراز التقدم . هذه الاسئلة يطرحها ، بروح من التعاطف ، شخص ساهم بنشاط في هذا الكفاح ، في الداخل والخارج ، وقضى مدة من عمره في السجن في جزيرة روبن مع السيد نيلسون مانديلا ، والسيد أوليفر تامبو ، وزعماء المؤتمر الوطني الافريقي الآخرين ، وغيرهم من المشتركين في كفاح التحرير .

ومن دواعي القلق أن نلاحظ أن هناك انطباعا دوليا واسع النطاق - وقد لاحظته بنفسي في اليابان التي عدت منها لتوي - مفاده أن الكفاح في جنوب افريقيا قد انتهى وأن الطريق الى المجتمع الديمقراطي أصبح مفتوحا وممهدا أمامنا ، وهو انطباع خاطئ تروج له وسائط الاعلام على نطاق واسع ، ويجب أن يصحح .

والحقيقة العارية هي أن نيلسون مانديلا ، وإن كان قد أطلق سراحه في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، فما زال غير قادر على أن يدلي بصوته في بلاده ، وينطبق هذا أيضا على غالبية شعب جنوب افريقيا . وهي حالة لا يمكن تحملها . ومما يؤدي الى تفاقمها أن حكومة دي كليرك المدعومة من حلفائها ، وهم الذين أوجدوا الفصل العنصري ، مازالت ماضية في تعطيل هذه العملية وتعتزم اطالة أمدها . ويتجلى ذلك في بيان ورد مؤخرا في نشرة "جنوب افريقيا هذا الاسبوع" في عدد ١٣ الى ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ التي تجمع مادتها وتصدرها القنصلية العامة لجنوب افريقيا في نيويورك حيث يقول البيان :

"صرح وزير الشؤون الدستورية رولف ماير ، في البرنامج التليفزيوني ، صلابرت في يوم الاحد ، أن الانتخابات الديمقراطية لن تعقد بالقطع قبل الربع الاخير من عام ١٩٩٣" .

وفي الوقت ذاته ، سمحت المعارضة لحكومة الفصل العنصري لنفسها بأن تنخرط في سلسلة من الطنطنة اللفظية لم تسفر إلا عن تقدم طفيف ولم تسهم إلا في زيادة الاضطراب والغموض . والاسوأ من ذلك أنها وضعت نفسها في موقف يدعو الى السخرية حيث تسعى للحصول على التأييد من أذناب الفصل العنصري وعملائه في محاولتها للتخلص من نظام الفصل العنصري .

وقد يكون السخط الشديد الذي تعرب عنه يوميا جماهير الشعب هو أخطر عواقب هذا الوضع . ثمة رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ نشرت مؤخرا تلخص الموقف :

"إن الحالة في جنوب افريقيا مازالت سيئة للغاية ، ولا نستطيع أن نرى أي أمل في تحسنها في المستقبل القريب . وهناك وصفة لإذكاء الصراع في

المستقبل يمكن تنفيذها مع وجود مختلف تجمعات القوى التي تتحايل جميعها لتحقيق مصالحها الذاتية ... ليس هناك متسع إلا لمزيد من اليأس" .

ويصدق هذا الحال أيضا في مجال الرياضة ، الذي قمت فيه بدور قيادي لسنوات عديدة . إن الاقلية البيضاء التي ما زالت تتشبث بمكاسبها هي المستفيد الاكبر من إنهاء المقاطعة الرياضية . إن انهاء المقاطعة أدى الى أن يسود السخط الشديد بين الناس - وقد تنبأت بهذا السخط في رسالة الى نيلسون مانديلا وقت انعقاد أول مؤتمر لحزب المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ، عندما أعلنت أن القرار سابق لأوانه . وثبت أن الحسابات المثيرة للسخرية التي عبر عنها متحدث باسم المؤتمر الوطني الافريقي ومفادها أن انهاء المقاطعة "وسيلة لكسب أصوات البيض" كانت فكرة خاطئة وانتهازية . وقد تكشف ذلك في البيان الذي نشر في صحيفة "صيتي بريس" في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ :

"مازال جاكي ابراهام ، الاسود الوحيد في فريق جنوب افريقيا للرجبي الذي يقوم بجولة ، غير واثق من أنه اتخذ القرار الصحيح بمجيئه الى أوروبا ... فالفريق مازالت تسيطر عليه المشاعر العنصرية ... ولم يتغير شيء بالنسبة لالاف من اللاعبين السود والملونيين من الجيل الجديد ... ولدينا انطباع بأن اعادة التوحيد لن تفيد سوى البيض" .

ما العمل إذن ؟ ينبغي أن يصحح الوضع القائم غير المرضي ، وأن يحدث تحرك سريع نحو الديمقراطية الحقيقية . ويجب أن تتوقف المناورات والتكتيكات التي تتم خلف الستار . وأن يتم تشاور أكثر انفتاحا مع جماهير الشعب العريضة ، وأن يوجد استعداد أكبر للتشاور مع الجماهير واشراكها في عملية التغيير . ويجب أن يشمل ذلك استعراضا أمينا للسياسة القديمة ومناقشة صريحة للأخطاء السابقة واساءة التقدير في الماضي .

وبعض هذه الاخطاء ، التي أذكرها عرضا ، مشار اليها في التقرير المقدم تواً من اللجنة المعنية بالرياضة والذي أؤيده مع بعض التحفظ . إنه يسلم بالاخطاء التي ارتكبت والتقدم الذي لم يكتمل في مجال الرياضة .

وأخيرا ، فإن جنوب افريقيا تترنح على حافة الازمة . وعليها أن تتقدم إما نحو نظام عادل أو سيكون مصيرها فوضى دموية فاجعة . إن شعب جنوب افريقيا يرغب في السلم والعدل . وهو يحتاج بشدة الى مساعدة المجتمع الدولي والى الامم المتحدة لكي تساعده على التحرك نحو تحقيق هدفه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة للسيد تيبوغو مافولي من المؤتمر الوطني الافريقي .

السيد مافولي (المؤتمر الوطني الافريقي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن المؤتمر الوطني الافريقي عليه دين كبير للجنة السياسية الخاصة لاتاحتها هذه الفرصة له لكي يشاطر أعضاء هذه اللجنة والملايين من أبناء جنوب افريقيا قلقهم بشأن الحالة المتفجرة للغاية السائدة في بلادنا ، والتي هي نتيجة مباشرة لسياسات الفصل العنصري .

لقد مضت الآن ثلاث سنوات منذ أن اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء الاعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وكما يعرف أعضاء هذه اللجنة كان الهدف الرئيسي الذي توخاه الاعلان تحويل جنوب افريقيا الى بلد متحد ديمقراطي لا عنصري . ولتحقيق هذه الغاية ، أرست الدول الاعضاء الاساس المقبول دوليا لتسوية النزاع في جنوب افريقيا . وبهذه الاجراءات سلمت الدول الاعضاء بأن تحقيق هذا الاحتمال يقتضي تهيئة مناخ تجري فيه مناقشة سياسية حرة . ومن ثم فإن الاعلان يلزم جنوب افريقيا باتخاذ تدابير من شأنها ازالة جميع العقبات التي تعوق النشاط السياسي .

وفي الفترة التي تلت اعتماد الاعلان ، كانت جنوب افريقيا مسرحا لتطورات سياسية هامة ، ستغير بلا شك الخريطة السياسية للبلاد سواء الى الاحسن أم الى الاسوأ . وبالرغم من هذه التغيرات السياسية ، فمازالت جنوب افريقيا حتى اليوم بلدا يحكمه نظام الاقلية البيضاء وما زالت الاغلبية الساحقة من السكان فيه محرومة من حقها في التصويت ومن حقها في أن تنتخب لمناصب في أجهزة الحكومة .

وإذا كانت هناك حاجة إلى التذكير بهذه الحقيقة ، أقول إن ذلك وقع يوم ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ، عندما دعا النظام برلمان الأقلية إلى الانعقاد مرة أخرى ، وسعى إلى فرض ما يدعى بقانون التعويض الإضافي ، الذي بموجبه - وتحت ستار من السرية وبما يتنافى ، بالتالي ، مع المعايير الدولية - يمنح عفو عام عن أعضاء قوات الأمن الذين أدينوا بجرائم خطيرة وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان .

ولم يمتثل نظام بريتوريا امتثالا تاما ، رغم حملته الدعائية المنظمة الرامية إلى إظهار النظام كعضو محترم في المجتمع الدولي ، لأحكام الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ، وخاصة فيما يتصل بخلق مناخ من النشاط السياسي الحر . وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة على مسألة الإفراج عن السجناء السياسيين وإلغاء القوانين التي تقيد هذا النشاط السياسي الحر . وفيما يتعلق بالسجناء السياسيين ، فإننا ، إذ نرحب بإطلاق سراح ١٥٠ سجينا سياسيا واحتمال الإفراج عن المتبقين بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر نتيجة لمذكرة التفاهم التي جرى التوصل اليها بين النظام والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ويساورنا شديد القلق بصدد امتثال بريتوريا لالتزاماتها الرسمية .

إن الواقع السياسي في جنوب افريقيا يوفر في حد ذاته سببا كافيا لهذا الحرص . أولا ، فيما يتعلق بمسألة الإفراج عن السجناء السياسيين ، يتمتع النظام بسجل في غاية السوء ، اذ أنه نكث بالتزاماته بموجب محضر اجتماع غروت شور المؤرخ في أيار/مايو ١٩٩٠ ، وجميع الاتفاقات اللاحقة التي تم التوصل اليها مع المؤتمر الوطني الافريقي . وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، أعلن نائب وزير القانون والنظام العام في جنوب افريقيا ، فجأة ، أن حكومته لن تضع أية حواجز بعد الآن حول المناطق التي سبق تعريفها على أنها مصدر للعنف ، وفقا لما اتفق عليه في مذكرة التفاهم . ويشكك ذلك مرة أخرى في مصداقية النظام ، ويثير الريبة فيما يتصل بأية اتفاقات جرى التوصل اليها مع رجال النظام .

وثانيا ، حتى أثناء التوصل إلى اتفاقات بشأن إطلاق سراح السجناء السياسيين تتصاعد حالات وفيات الاشخاص المعتقلين لدى الشرطة بمعدل مخيف . وقد ذكرت منظمة غير حكومية في جنوب افريقيا ، هي لجنة حقوق الإنسان ، انه قد حدثت ١١٢ حالة وفاة منذ كانون الثاني/يناير من هذه السنة ، وأن ١٥ حالة وفاه قد سجلت أثناء شهر تشرين الاول/اكتوبر وحده . وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب الوعد الذي قطعه وزير القانون والنظام العام ، واستجابة للضغوط ، بتشكيل لجنة من القضاه المتقاعدين للتحقيق في هذه الوفيات . وقد مرت ثلاثة أشهر الآن على إعلان هذا الوعد ، دون ظهور بادرة على تشكيل اية لجنة .

ثالثا ، إن التصريحات التي اطلقها النظام بشأن نواياه في التخلي تماما عن ماضيه البغيض المتسم بالفصل العنصري تبدو جوفاء في ضوء ما كشف عنه مؤخرا بشأن احتجاز الاطفال . فقد كشفت دراسة استقصائية نشرت في الشهر الماضي ، أجراها مركز قانون المجتمعات ، وهو وكالة مقرها جامعة وسترن كيب ، بالاشتراك مع لجنة المحامين المناصرة لحقوق الإنسان ومنظمة "نيكرو" ، عن أن هناك ١٢ ٠٠٠ طفل يقبعون في سجون جنوب افريقيا في الوقت الحاضر ، لم يتهم الكثير منهم رسميا بارتكاب أية جرائم . إلا أن الأشد غرابة كان رد النظام على التقرير . فقد أكد ناطق باسم إدارة الاصلاحيات على جوهر التقرير ولكنه اعترض على الرقم ، مدعيا بأن الرقم الصحيح أقرب بكثير إلى ١٠ ٠٠٠ .

ولذلك أصبح من الجلي أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يعتبر أن مسألة السجناء السياسيين في جنوب افريقيا قد طويت صفحتها بفضل قوة مذكرة التفاهم بمفردها ، إذ ينبغي ممارسة الضغوط على النظام من أجل تنفيذ التزاماته والافراج عن جميع السجناء السياسيين .

وتكمن المشكلة الخطيرة الاخرى ، المتصلة بخلق مناخ من النشاط السياسي الحر ، في التواجد المستمر في الصكوك القانونية بجنوب افريقيا لبعض التشريعات والاحكام الامنية التي تقيد تقييدا شديدا إمكانيات النشاط السياسي السلمي والحر .

وهذا الوضع قائم أيضا فيما يرعي بالبانتوستانات المستقلة والولايات ذات الحكم الذاتي . ويرجع السبب المباشر في التوترات التي نشأت ولا سيما في مناطق مثل سيسكي بوفوتاكسوانا وكوا - زولو ، إلى السياسات التعسفية التي تمارسهاالسلطات في هذه المناطق . ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يضغط على النظام لضمان إزالة جميع هذه التدابير التعسفية من أجل كفالة حق جميع أفراد شعب جنوب افريقيا في التجمع السلمي وحرية الفكر والكلام . فجميع هذه الحريات أمور مسلم بها في معظم أنحاء العالم ، وبالتالي ليس هناك سبب يبرر أن تكون جنوب افريقيا استثناء .

والعامل الوحيد الاكثر حسما بالنسبة لحل المشاكل السياسية في بلدنا ، هو مسألة العنف . وبالفعل ، فإن هذه الحقيقة حاسمة لدرجة أنه ، حتى منذ عام ١٩٨٩ ، حيث إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري الاطراف المعنية على أن :

"تتفاوض بشأن مستقبل بلدها وشعبها بحسن نية وفي جو خال من العنف عن طريق اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب افريقيا" .

(القرار د إ - ١/١٦ ، الفقرة ٨)

ومما يدعو إلى الاسف الشديد أن المناخ الخالي من العنف ، الذي توخاه الإعلان ، لم يتحقق . بل على العكس من ذلك ، فالقول الاصدق هو أنه قد حدث تصاعد هائل في العنف الناجم عن أسباب سياسية منذ اعتماد الإعلان . ووفقا للجنة حقوق الإنسان ، توفى ٦ ٢٢٩ شخصا في جنوب افريقيا لاسباب سياسية ، في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٠ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أى بمعدل تسع وفيات لكل يوم في فترة سنتين . وأثناء نفس الفترة جرى تسجيل ٤٩ مذبحة وما لا يقل عن ١٢٨ اغتيالا سياسيا . وبلغت الحالة درجة من الخطورة جعلت مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية يقرر أن يطلب من مجلس الامن التدخل بصورة عاجلة في تموز/يوليه أثناء دورة خاصة انعقدت لتناول مسألة العنف .

وما من شك في أن انعقاد مجلس الامن ، واعتماد المجلس قرارات ذات صلة ، وتدخل الامين العام للامم المتحدة عن طريق مبعوثه الخاص ، وما تبعه من نشر مراقبي

الامم المتحدة لرصد العنف في جنوب افريقيا كلها عوامل ساهمت مساهمة إيجابية في الجهود الرامية إلى معالجة هذه القضية . وبالفعل ، قد يجوز القول أن هذه المساعي وفرت الزخم اللازم الذي أدى إلى الاجتماع الذي تم بين نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي والرئيس دي كليرك يوم ١٦ ايلول/سبتمبر .

بيد أن ما يبعث على القلق الشديد أن هذه الجهود لم تستطع كبح جلزون العنف المتصاعد . بل الواقع أن هناك دليلا ثابتا على العنف يعيث فسادا في الوقت الراهن ، وخاصة في أنحاء متفرقة من ناتال و ويتووترسراند ، مضحوبا بخسائر فادحة في الارواح والممتلكات . فالهجوم العشوائي الذي وقع في الاسبوع الماضي على تجمع في ناتال ، والذي أدى إلى مقتل ما يزيد على ٥٠ شخصا ، ومقتل ١٠ أشخاص مؤخرا في بلدة اليكساندرا ، والهجوم الوحشي على ركاب قطارات الضواحي ، أصبحت جميعها ، إلى جانب أعمال همجية أخرى ، سائدة ، بشكل ينذر بالخطر ، في الحياة اليومية لشعبنا .

هذه الحالة المتفجرة للغاية السائدة في جنوب افريقيا تتخذ أبعادا مخيفة عندما ينظر اليها إزاء خلفية التوترات في منطقتنا ، وبخاصة القتال الدائر في انغولا الذي أودى بحياة ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص في الاسبوع الماضي فقط . وأصبح الوضع أكثر خطورة نظرا للادلة الآخذة في الظهور على وجود روابط بين مرتكبي العنف في مناطق مثل موزامبيق ومن على شاكلتهم في بلدنا .

وإذا جنح أحد إلى تجاهل هذه التقارير ظنا منه أنها متعسفة في استنتاجاتها فلينظر في الوقائع التالية .

أولا ، أقر علنا عضو بارز في حزب الحرية "إنكاثا" ، تصادف أن كان أيضا عضوا في وفد هذا الحزب في المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا ، انه ظل لمدة تزيد على عام يهرب البنادق من حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق (رينامو) ليزود بها الجناح العسكرى لحزب الحرية "إنكاثا" من أجل زعزعة استقرار المؤتمر الوطني الافريقي ، أو كما تقول كلماته ذاتها ، من أجل ضمان عدم تهيئة مناخ يسمح بإجراء أى انتخابات في جنوب افريقيا . وكان المأمول بذلك أن تتمكن المنظمات المماثلة لحزبه من حشد التأييد استعدادا للانتخابات المزمع اجراؤها في وقت لاحق .

ثانيا ، تتواتر تقارير تفيد بوجود أشخاص ناطقين بالبرتغالية في صفوف الجماعات المسلحة التي تهاجم ركاب قطارات الضواحي .

وثالثا ، ما برحت وسائط الاعلام في جنوب افريقيا تنقل أنباء تشير إلى وجود كتيبة من مقاتلي رينامو في منطقة ناتال تقوم ، كما هو مفهوم ، بتدريب مقاتلي حزب الحرية "انكاثا" . وقد أمكن بالفعل التعرف على مواقع مرافق التدريب في منطقة ناتال .

ومما يوضح خطورة هذه المسألة أن لجنة غولدستون قد قررت إجراء تحقيق واسع في هذه المعلومات . وفي ضوء هذه الوقائع كلها لا يمكن استخلاص سوى نتيجة واحدة هي أن الجنوب الافريقي قد أصبح من أشد بؤر التوتر خطورة ، مما يشكل تهديدا جسيما للسلم والأمن العالميين . وهذا أمر يجعل من تناول قضية العنف في جنوب افريقيا مسألة تتسم بالحاح بالغ .

وفي محاولة لإيجاد حل لمشكلة العنف ، نعتقد ، نحن في المؤتمر الوطني الافريقي ، أن الخطوات التالية تتسم بأهمية حاسمة .

أولا ، ينبغي أن تمتثل جميع المنظمات والادارات في جنوب افريقيا امتثالا كاملا لأحكام اتفاق السلام الوطني والمبادئ التوجيهية المختلفة التي وضعتها لجنة غولدستون .

ثانيا ، لما كان نظام جنوب افريقيا يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صيانة القانون والامن ، فيجب حمله ، بالتالي ، على النهوض بهذه المسؤولية . ويجب أن يقوم على وجه التحديد بتنفيذ التزاماته بموجب قرار مجلس الامن ٧٧٣ (١٩٩٢) .

ثالثا ، يجب أن يحترم النظام التزاماته فيما يتعلق بالاتفاقات التي توصل اليها مع المؤتمر الوطني الافريقي بشأن دور إيواء العمال المهاجرين وما يسمى "بالاسلحة التقليدية" ، وفيما يتعلق كذلك بتوصيات لجنة غولدستون والامين العام للامم المتحدة .

رابعا ، مما يتسم بأهمية حاسمة أن تبادر الامم المتحدة ذاتها على وجه السرعة إلى تنفيذ قرار مجلس الامن ٧٧٣ (١٩٩٢) برمته ، بما في ذلك الاجزاء التي تشير إلى التحقيق في السلوك الاجرامي ورصد جميع التشكيلات المسلحة في البلد .

خامسا ، بينما نحيي منظمة الوحدة الافريقية والكومنولث على المسارعة إلى استكمال أنشطة الامم المتحدة في جنوب افريقيا ، فإننا نحذر من أن تتخذ الامم المتحدة ذلك سببا يدعوها إلى تخفيض اسهامها . بل إننا ، على العكس ، نحث الامم المتحدة على ألا تدخر جهدا في تنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن هذه المسألة .

واسمحوا لي الآن أن أتناول ، بإيجاز بالغ ، مسألة المفاوضات . لقد وضع المجتمع الدولي كل ثقله وراء عملية المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا ، وهذا على وجه التحديد لأن ذلك المؤتمر قد نظر إليه عن حق على انه ميلاد ثمرة شاركت في انتاجها الهيئة العالمية ذاتها بنصيب كبير ، باعتمادها الاعلان المتعلق بالفصل العنصري . وبالتالي فإن الانهيار الذي حدث في الدورة العامة الثانية لمؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا أثار قلقا بالغا . والدرس الهام الذي يتعين ، في رأينا ، أن نتعلمه ، من هذه التجربة ، هو

أن جميع الاحزاب السياسية المشتركة في المفاوضات ينبغي أن تلتزم بتحقيق التصور الذي تمثله المبادئ الدستورية الواردة في الإعلان ، وإلا فإنها لن تستطيع في يوم من الايام أن تنهي بشكل فعّال نظام الفصل العنصري وأن تحول مجتمع جنوب افريقيا إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

إن الاجتماع الذي عقد في ٢٦ ايلول/سبتمبر بين النظام والمؤتمر الوطني الافريقي قد اتفق على جملة أمور منها استئناف المباحثات الثنائية بين الكيانين بشأن القضايا الدستورية . واتفق كذلك على توسيع نطاق هذه العملية لمشمل المنظمات الاخرى التي اشتركت في المفاوضات الدستورية . وقد أعلن يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موعدا لبدء هذه المحادثات . ومن الجدير بالذكر أنه قد تم التوصل إلى اتفاق واسع على ضرورة وجود جمعية تأسيسية منتخبة وحكومة مؤقتة . ومن المتصور أن يسبق تشكيل الحكومة المؤقتة إنشاء هيئات تنفيذية مختلفة تضمن سيادة التكافؤ في الساحة السياسية ، وتكفل إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة .

وقد بذلنا جهودا كبيرة ضمانا لتبديد أى شكوك بشأن موقف المؤتمر الوطني الافريقي من التطورات السياسية الجارية في جنوب افريقيا . ومن الواضح تماما أن حل المشكلة القائمة في بلدنا مسؤولية يتحملها أساسا أبناء جنوب افريقيا أنفسهم . غير أننا نستمد الشجاعة من التزام شعوب العالم رسميا بأن تفعل كل ما يلزم لتخليص العالم من آفة الفصل العنصري .

وبالتالي نحث أعضاء هذه اللجنة على بذل قصارى جهدهم لكفالة الابقاء على التدابير المطبقة حاليا ضد النظام وضمان أن يكون أى تغيير في الأمر الواقع متفقا مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

وختاما أود ، بالنيابة عن المؤتمر الوطني الافريقي ، أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى إصرارنا على أن نستأصل الفصل العنصري ، وعلى أن نقيم على انقاضه مجتمعا ديمقراطيا وموحدا وغير عنصري حقا في جنوب افريقيا . ومما يقوي عزائمنا في هذا المقام الإصرار الثابت للملايين من أبناء شعبنا الذين لا يبخلون ببذل غال أو

رخيص في سبيل تحقيق تطلعهم إلى الحرية . ومما يشكل أيضا مصدر إلهام عظيم لنا ، جميع من يقاتلون من أجل حقهم في تقرير المصير في الصحراء الغربية وفلسطين وفي أماكن أخرى من العالم . ونود هنا أن نحييهم ونشيد بهم .

وأخيرا ، اسمحوا لنا أن نسجل عرفاننا الصادق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مساعدتها القيمة التي ما برحنا نتلقاها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف . وإننا لمقتنعون بأن اليوم الذي ستشغل فيه جنوب افريقيا الديمقراطية مكانها بين أمم العالم يوم ليس ببعيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٣٣ من جدول الأعمال . وسوف يقدم المقرر تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠